التوجه نحو تطبيق مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتجاوز أزمة فيروس كورونا المستجد- Covid19-

The trend towards applying the principles of social and solidarity economy to overcome the emerging crisis of the Corona virus - Covid19 –

راضية اسمهان خزاز[1]♦، منير رحماني[2]

[1] جامعة سطيف1 (الجزائر)،البريد الالكتروني: radiaismahene@hotmail.fr

[2] جامعة سطيف1 (الجزائر)، البريد الالكتروني: mounir-rahmani@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2021/09/04 تاريخ القبول: 2021/12/23 تاريخ النشر: 2022/01/09

الملخص:

إن العالم بعد كورونا سيختلف عما كان قبله على الصعيد السياسي والفكري والاقتصادي والعلمي والاجتماعي وسنشهد تغييرات كبيرة على كافة الأصعدة، وصل العالم اليوم إلى حالة من عدم اليقين يسميها الاقتصاديون "عدم اليقين الراديكالي، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كتوجه عالمي بعد جائحة كورونا لتحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الصحية، بعدما أثبت النظام العالمي عجزه الكبير في مواجهة الأزمة المتعددة الأوجه لفيروس كورونا، ومن أجل الإجابة على الإشكال المطروح، تمّ استخدام منهج الوصف، ونظرا لأنّنا بصدد دراسة علاقة متغيرات فيما بينها كان من الأنسب أيضا استخدام المنهج التحليلي.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قادر على تحقيق التوازن عن طريق الحد من نطاق التفاوتات المختلفة وبدء ديناميكية الاندماج الاجتماعي، كما أنّ منظماته قادرة على لعب دور غير محدود من خلال مساهمتها في الحلول للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها أزمة كورونا.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الاقتصاد التضامني، فيروس كورونا المستجد كوفيد19.

Abstract:

The world after Corona virus will differ from what it was before on the political, intellectual economic, scientific and social levels, and we will witness major changes at all levels. The world today reached a state of uncertainty that economists call "radical uncertainty".

This study aimed to study the social and solidarity economy as a global trend after the Corona pandemic to achieve economic, social, political and even health balances, after the global system proved its great inability in the face of the Corona virus,This study concluded that the social and solidarity economy is able to achieve balance by reducing the range of different inequalities and starting the dynamic of social integration, and that its organizations are able to play an unlimited role through their contribution to solutions to the economic and social challenges left by the Corona crisis.

♦ المؤلف المرسل .

Keywords: Social and solidarity economy, solidarity economy ,Corona virus - Covid19

المقدمة

إن العالم بعد كورونا لن يكون مثلما كان من قبل، سقوط الغرب – رأسمالية السوق والاقتصاد الحر– أمام امتحان فيروس كورونا يضاهي سقوط الاتحاد السوفياتي وجدار برلين أي ما نسميه نحن بـــ (رأسمالية الدولة) اقتصاد (دعه يعمل اتركه يمر)، غرب الفوضى الخلاقة، غرب الليبرالية الجديدة ومدرسة شيكاغو الاقتصادية غرب ظل يهتف بكل مفكريه وسياسييه واقتصادييه والممولين من مراكز الدراسات والأبحاث بشكل مريع لسنوات وسنوات إلى الحد الذي صوره المفكر اليميني الأمريكي فرانسيس فوكوياما بتعريف ذلك السقوط أي سقوط الكتلة الشرقية بأنه نهاية التاريخ، وخلود النظام الرأسمالي، كان يبغي من وراء كل تلك الطبول تخليد البقاء للأصلح كما عبر عنه بوريس جونسون رئيس الوزراء البريطاني عندما أفصح عن سياسته اتجاه مرض كورونا في بريطانيا بأن الطبيعة هي التي تحدد وتقوض انتشار الفيروس عبر "مناعة القطيع".

يفشل الغرب اليوم ونظامه الرأسمالي أمام فيروس كورونا، ولا يسعنا إلا أن نشكر هذا الفيروس الذي بيّن أن كل تكنولوجيا الغرب وتطوره العلمي لم يكن لحساب الإنسان وعموم البشرية في المجتمع، وهذا ما سعى أمثال فوكوياما إلى إخفائه، بينما كشف عنه فيروس كورونا، إذا كان معيارنا الإنسان، وإذا كانت فلسفتنا الأصلية تبدأ وتنتهي وتتركز أصالتها حول حقوق الإنسان بالمعنى المطلق للمقولة التي يشدق بها الغرب، فإن أسطورة تفوق الغرب كانت فقاعة، وبينت أنه لم يتفوق فيها إلا عبر آلة الدعاية والكذب والنفاق التي أخفت كل عيوبه ومعاداته للإنسانية، وهنا نتحدث عن الغرب كنظام رأسمالي، طالما عزفوا له بأن الإنسان "الفرد" هو القيمة العليا، ها هي الفردانية ترتد عليه، فكل دولة أخذت تنأى بنفسها عن الأخرى، وحتى الاتحاد الأوربي، الذي عبر عنه الرئيس الصربي اليميني بامتياز،' إن التضامن العالمي غير موجود، والتضامن الأوربي غير موجود وإنه قصة خرافية على الورق'، من هنا ندرك أنّ معيار التضامن في فلسفة النظام الرأسمالي، هو معيار المصالح والخوف على أسواق البورصات وأسهم الشركات ومنافذ الطاقة وتغيير الخارطة الجيوسياسية التي قد تضرب مصالح شركاته ومؤسساته الاقتصادية والمالية، في حين أن المعيار الإنساني، الذي كشفه لنا مشكورا فيروس كورونا، غاب كليا ويختفي فيه عنصر التضامن والتعاضد الإنساني الذي أظهرته تلك الدول بشكل زائف.

بالتالي دعت الحاجة إلى استراتيجية مناسبة تضع الأفراد في قلب كل الاهتمامات من أجل المساهمة في التنمية الشاملة، تم التوصل إلى إدراك واسع النطاق للحاجة الملحة لتقليل معدل عدم الاستقرار عن طريق تحسين ظروف العمل، وتطوير الوصول القانوني إلى الخدمات الصحية والتعليم والتدريب، وفي مواجهة هذه

التحديات المتعددة والمتمثلة في النمو الشامل، يجد القطاع الخاص والقطاع العام أنفسهم غير قادرين على التدخل الفعال على هذا المستوى وبعبارة أخرى، لقد وصلوا إلى حدودهم، دعت الحاجة إلى اقتصاد جديد قادر على توفير استجابات ملائمة لهذه التحديات، إلى مشارك جديد قادر على تقديم مساهمة كبيرة في حل كل من المشاكل المرتبطة بعدم المساواة وتحديات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي إلى حقن وإنشاء نفس جديد لأداء النمو الاقتصادي، وهو ما جعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعرف تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة بسبب أهميته ودوره الحاسم في المساهمة في خلق فرص العمل والقيمة المضافة، وفي مكافحة الهشاشة، الضعف والاستبعاد الاجتماعي وفي استكمال الاستراتيجيات والبرامج القطاعية المختلفة.

بما أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو الركن الثالث الذي يجب أن يقوم عليه النمو المتوازن والمدمج إلى جانب القطاعين العام والخاص، هذا النمو لديه القدرة والوسائل على تعبئة وخلق ثروة كبيرة ملموسة وغير ملموسة، لذا تناولنا في هذا المقال مدى توجه العالم نحو تبني الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر تطبيق مبادئه في مختلف القطاعات كحل لهذه الأزمة التي ضربت مختلف أرجاء العالم، ولقد تمت معالجة هذا الموضوع من خلال الاستغلال النظري الذي انتشر على العديد من الكتابات النظرية السابقة حيث تم إجراء مراجعة الأدبيات التي ارتأينا عرض أهم نتائجها في كل ممّا يلي:

-لتحديد الفرص المرئية والخفية التي أحدثها الفيروس التاجي، والمعروف علمياً بأزمة (COVID-19) للعالم بناءً على تجميع الأدبيات، تم إنشاء بصيرة اجتماعية اقتصادية مستقبلية، ركز التوليف على التأثير المتوقع على المدن العالمية وكيف سيدعم الفيروس التحول للاقتصاد الاجتماعي والتضامني القائم على الاكتفاء الذاتي.

(MOHAMED BUHEJI, DUNYA AHMED, Foresight of coronavirus –covid19- opportunities for better word ,American journal of economic, March2020)

-علينا أن نستعيد الجانب الأخلاقي للفكر الاقتصادي، وأن نركز عملية صنع السياسات مجددا على مفهوم المصلحة العامة، وأن نعاود تدريس الأخلاقيات كجزء من برامج الاقتصاد وإدارة الأعمال، فقد نشأ علم الاقتصاد كفرع جانبي للفلسفة الأخلاقية، ويجب أن يعود إلى جذوره. **(أنطوني أنيت، مجلة التمويل والتنمية عدد مارس/مارس 2019).**

-سيناريوهان محتملان للأزمة التي تعصف بالعالم اليوم، يتمثل الأول في الكشف عن المزيد من النموذج الاجتماعي المحطم بالفعل باسم التضامن من أجل إعادة البناء، ولكن دون الإخلال بالتسلسل الهرمي للقيم والأهداف ودون لمس الرأسمالية المعولمة، والسيناريو الثاني أنّ أزمة الفيروس التاجي هي نقطة الانطلاق للانتقال الإيكولوجي، ونقل الأنشطة ونموذج التنمية الجديد الذي يركز على القرب والحكم الديمقراطي والخدمات العامة لخدمة المصلحة العامة، شبكة قوية من النسيج التعاوني والترابط والتعاون والتضامن، دعونا

نأمل أن يتمكن المثقفون والممثلون والقادة في حركات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من الاتحاد لمنح التضامن الوجه الحقيقي الذي يستحقه.

(LiSA TELFIZIAN et PATRICIA TRUYEN, EN BREF, revue recma, Avril2020)

من أجل فهم وتحديد مشكلة البحث ارتأينا طرحها في التساؤل الموالي:

هل يتوجه العالم نحو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر مختلف تطبيقاته للتخفيف من أزمة فيروس كورونا؟ وكيف يتم ذلك ؟

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم شامل للوضع الاقتصادي العالمي الحالي ومدى قدرة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية وحتى الصحية التي خلفتها أزمة كورونا ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة:

- تسليط الضوء على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كاستراتيجية فعّالة ومنظمة قادرة على أداء دور كامل في مكافحة الفقر وعدم الاستقرار والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، من خلال ما يتسم به من قيم للتضامن والتعاضد.
- تعزيز ومواءمة العمل العام لصالح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتطوير المعارف والرؤى حول هذا الاقتصاد.
- تسليط الضوء على ضعف النظام الرأسمالي وهشاشته في مواجهة أزمة كورونا.

1- فيروس كورونا واضطراب الاقتصاد العالمي ماليا واقتصاديا

وصل العالم إلى حالة من عدم اليقين يسميها الاقتصاديون "عدم اليقين الراديكالي"، فلم يشهد العالم يومًا مثل هذه التداعيات الاقتصادية والمالية المتسارعة مع أزمة صحية عالمية تؤدي إلى حصر مناطق ودول بأكملها الإشكال الأكبر في هذه الأزمة العالمية الحالية، هي عدم قدرة صناع القرار بشكل عام والاقتصاديين بشكل خاص على التنبؤ وتوقع الخسائر المالية والاقتصادية التي يمكن أن يسببها انتشار هذا الفيروس، خصوصا وأنه تسبب وفي وقت وجيز في تغيير المبادئ والمنطلقات الاقتصادية والأسس والقواعد النقدية والمالية وأدى إلى فك الترابطات التي كانت تميز النظام المالي الدولي، وأزال حالات الاستقرار النسبي للاقتصاد العالمي، وظهرت بذلك أعراض مرضية جديدة عمَّت غالبية الاقتصادات، وتكمن أبرز هذه الأعراض في عدم استجابة الأسواق المالية للإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الحكومات والبنوك المركزية وأصحاب القرار في مواجهة تداعياته الاقتصادية وآثاره المالية وعدم انعكاس سياسات التيسير الكمي التي اتخذتها غالبية الدول الاقتصادية الكبرى على أداء أسواقها ومن أبرز تأثيرات هذا الفيروس الاقتصادية والمالية نذكر (أحمد، 2008، الصفحات 10-11):

- **انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى منذ حرب الخليج 1991**

واصلت أسعار خام برنت التراجع بالموازاة مع اتخاذ الدول المزيد من الإجراءات لاحتواء تفشي فيروس كورونا عالميا وبتراجع كافة قطاعات النشاط الاقتصادي العالمي، فإن الطلب على النفط تراجع بشكل مهول وقد أعلنت وكالة الطاقة الدولية أن الطلب العالمي على النفط انكمش بنحو 90 ألف برميل يوميًا سنة 2020 ولأول مرة منذ عام 2009، وقد انخفضت أسعار النفط وتراجعت نحو 60% منذ بداية سنة 2020 لسببين اثنين: تراجع الطلب بسبب فيروس كورونا وتداعيات الحرب على أسعار النفط التي اندلعت بين روسيا والسعودية المنتجتين الرئيسين للخام، وهذا التراجع التاريخي للنفط مُنذر بانكماش الاقتصادي العالمي، ربما سيكون انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية خبر مفرح للغاية بالنسبة للمستهلكين، ولكنه ليس بالضرورة جيد بالنسبة للدول المصدرة له وللنشاط الصناعي والإنتاجي العالمي، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن كل هبوط بعشرة بالمائة في أسعار النفط، سيقلص في المتوسط، النمو لدى مصدري النفط بنسبة 0.6 بالمائة ويرفع العجز المالي الكلي بنسبة 0.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

- **تراجع النمو الاقتصادي العالمي**

حذرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) من خطورة تفشي فيروس كورونا والعجز الراهن عن مواجهته وتأثير ذلك على الاقتصاد الدولي، وتوقعت أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة أقل من 2.4٪ وهو أدنى معدل للنمو العالمي منذ سنة 2009، في المقابل وضع قسم العولمة والاستراتيجيات التنموية بالأونكتاد سيناريوهات لتباطؤ النمو العالمي بسبب كورونا، ووجد أن العجز سيكون بمقدار 2 تريليون دولار في الدخل العالمي، و220 مليار دولار في الدول النامية باستثناء الصين وتوقع أنه في أسوأ السيناريوهات سينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 0.5%، بمعنى خسائر مالية تُقدر بنحو 2 تريليون دولار، وفي دول مثل كندا والمكسيك وأمريكا الوسطى، ودول مثل شرق وجنوب آسيا والاتحاد الأوروبي التي شهدت تباطؤا في النمو بين 0.7% و0.9%.

- **نزيف البورصات العالمية هو الأسوأ منذ الأزمة المالية لعام 2008**

أكملت بورصات العالم تعاملاتها لعام 2020 على انخفاض عام وشامل، حيث تراجعت الأسواق الخليجية والآسيوية والأوروبية، في حين سجلت الأسهم الأمريكية تراجعا حادا في مستهل تعاملاتها، وفي هذا الصدد تراجع مؤشر أبوظبي بنسبة 3.1 % وانخفض المؤشر العام السعودي بـــ 2.9%، في حين هوى مؤشر بورصة قطر بـــ 3.9% وبورصة البحرين بـــ 0.4%، كما أغلق مؤشر ستوكس 600 الأوروبي بانخفاض يقدر بـــ4.3% متبوعا بتراجع بورصة لندن بـــ 7٪، وهبوط مؤشر كاك 40 في باريس بشكل حاد هو

الأسوأ منذ 2008 وصل لـــ 8.3٪ ونفس التراجع وسم بورصة فرانكفورت التي تراجعت بـــ 7.9٪، بدورها لم تسلم بورصة وول ستريت من هذا النزيف حيث تراجع مؤشر ناسداك بشكل غير مسبوق بنسبة 6٪، الأمر الذي أدى إلى تعليق التجارة لمدة ربع ساعة عند الافتتاح بهدف التخفيف من الذعر الذي أصاب البورصة بالإضافة إلى ذلك شهد مؤشر FTSE وداو جونز الصناعي ونيكي انخفاضات هائلة منذ بدء تفشي المرض، وبهذا محا مؤشر داو جونز الصناعي وحده مكاسب ثلاث سنوات في شهر واحد وفي السياق نفسه عرفت بورصة هونغ كونغ تراجع مؤشر هانغ سينغ بنسبة 4.4% وسجلت بورصة سنغافورة أيضا تراجعا بلغت نسبته 7.5% وخسرت سيول 5.5%، وانخفض مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 3.11% وتراجعت سوق الأسهم المحلية الهندية بأكثر من 11%.

- **قطاع الطيران الدولي، المتضرر الأكبر**

باتت شركات الطيران حول العالم قاب قوسين أو أدنى من الإفلاس بسبب وقف أكثر من 90 %من حركة الطيران العالمية لعام 2020، وتوقعت الرابطة الدولية للنقل الجوي "إياتا" أن تصل خسائر شركات الطيران حول العالم إلى 113 مليار دولار، كإحدى التبعات الأولى لتفشي كورونا حيث تراجعت القدرة على العمل بالنسبة لجميع شركات الطيران بنسبة تصل إلى 80% ، وفي مؤشر على خسائر هذه الشركات تراجعت أسهم مجموعة الخطوط الجوية الدولية بنسبة 24% في بورصة لندن، وكذلك بالنسبة لشركة "إيزيجيت" بنسبة 23 %، "وراين إير" بنسبة 19 % وبالموازاة مع ذلك، فإن هناك ضغوطا مالية وتشغيلية كبيرة تتعرض لها شركات الطيران، ولا سيما أن هناك نحو 2.7 مليون شخص يعمل فيها وكتأثير مباشر لهذه التداعيات، انخفضت أسهم شركة بوينغ بنسبة 44٪ ، وقد يكون عملاق الطيران على وشك الانهيار ولائحة الإفلاس والانهيارات طويلة، ومن المتوقع حدوث كوارث في هذا القطاع إذا لم تتدخل الحكومات بشكل سريع لإنقاذه وتقديم الدعم اللازم له.

- **صناعة السياحة تهوي إلى أدنى مستوياتها**

يعد قطاع السياحة من القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر بفيروس كورونا، وبسبب سرعة انتشاره وخروج الأمور عن السيطرة وتوقف الرحلات وإقفال حدود الدول فيما بينها وارتفاع حالات الحجر الصحي لكل دولة على حدة توقف فعليا 70 ٪ من قطاع الضيافة حول العالم وانخفضت صناعة السياحة إلى أدنى مستوياتها التاريخية وحسب معهد منتدى السياحة العالمي فإن الخسائر الاقتصادية التي مني بها قطاع السياحة العالمي لغاية نهاية 2020 بلغ أزيد من 600 مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل الخسائر إلى تريليون دولار، وستطال التشغيل في هذا القطاع، ومن المحتمل فقدان 50 مليون وظيفة، وفي سياق متصل تم إغلاق العديد

من المراكز التجارية الكبرى والمطاعم وغيرها من مراكز الأنشطة الاجتماعية وجزء لا يُستهان به من الفنادق.

- **تباطؤ التصنيع وتراجع الإنتاج العالمي**

قدّر بنك مورغان ستانلي، أن المصانع الصينية تعمل بما يتراوح بين 30 إلى 50 في المائة من طاقتها، ويدلُّ هذا المعدل على أن نمو الاقتصاد الصيني خلال النصف الأول من سنة 2020 عرف تراجعا لا محالة، حيث تراجعت الإيرادات المالية للحكومة الصينية بنسبة 9.9 ٪ في أول شهرين من 2020، وحسب وزارة المالية الصينية، فإن إجمالي الإيرادات حتى نهاية فيفري بلغ 496 مليار دولار، فيما تراجعت النفقات الحكومية بنسبة 2.9 ٪ ، إلى 456.3 مليار دولار حتى نهاية فيفري وباعتبار أن الصين تشكل بمفردها ثلث الصناعة التحويلية على المستوى العالمي، وهي أكبر مصدر في العالم فلقد أثر هذا التراجع على سلاسل التوريد للشركات الكبرى العالمية المصنعة للمعدات الصناعية وصانعي السيارات، وكشفت شركات دولية تعمل بنظام الدفع عن طريق بطاقات الائتمان مثل أمريكان إكسبريس وفيزا وماستركارد، أن الأضرار التي سببها فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي بلغ ما بين 28–29 تريليون دولار.

تُشير التقديرات المبدئية لخسائر مليارية كآثار مباشرة لتفشّي كورونا، وهي خسائر منطقية ومتوقع ضخامتها مع انتشاره في مجموعة البلدان التي تُمثِّل أهم وأكبر مراكز الاقتصاد العالمي وقواعد ومفاصل سلاسل القيمة والتوريد العالمية، والتي تُمثِّل 60% من العرض والطلب، و65% من الإنتاج الصناعي، و41% من الصادرات الصناعية كذلك لارتباط تلك الخسائر بقطاعات اقتصادية شديدة الأهمية مثل الصناعة والتجارة والسياحة والنفط.

- **تهديد الأمن الغذائي العالمي**

تسود حالة من القلق بسبب تهافت المواطنين –في حالة من الفزع الشديد– على شراء حاجياتهم الغذائية ومستلزماتهم المنزلية ومستحضرات التنظيف، وما رافق ذلك من فيديوهات وصور لتدافع وتشاجر العديد من الناس على اقتناء السلع، وشيوع مشاهد لرفوف المتاجر العالمية وهي خالية من البضائع، ويزداد الهلع مع انتشار أخبار لتوجه بعض الحكومات لتقييد تدفق المواد الغذائية الأساسية الخاصة بها، لتضمن لشعوبها كفايتهم في وقت يخضع نحو خمس سكان العالم لحالة عزل صحي مع إقفال الحدود بين الدول وقيود على الحركة والتنقل فالفيتنام كثالث أكبر مصدر للأرز أوقفت التصدير، والهند دخلت في حالة إغلاق، وفي روسيا دعا اتحاد منتجي الزيوت النباتية إلى تقييد بيع بذور دوار الشمس، وتباطأ إنتاج زيت النخيل في ماليزيا، ثاني أكبر منتج له.

هذا الارتباك في سلاسل الإمداد العالمي وهذه التحركات الدولية وإن كانت معزولة وبحسن نية فإنها تمثل تهديدا حقيقيا خطيرا على الأمن الغذائي العالمي وعلى الاستقرار والسلم في الدول وعلى نفسية مواطنيها، وتفقد الثقة أكثر في التعاون الدولي وفي مقدرة الاقتصاد العالمي على التضامن والتآزر وعلى تحقيق التوزيع العادل للثروة العالمية (الاقتصادي، صفحة 3).

وعلى أهمية ما سبق من آثار مباشرة، يبقى الأهم حقا، وما يعنينا هنا أكثر من غيره، هو ما يمكن استشرافه من آثار هيكلية بعيدة المدى، مما يمسّ قواعد وآليات عمل النظام الأساسية بالأخص، وهنا نجد عديدا من الآراء المتضاربة للخبراء مختلفي التخصصات، لكن يغلب الاتفاق على بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية الاستراتيجية حال استطالت أزمة كورونا لما يصل لعام أو عامين كما ترى بعض التوقعات ومن أهمها:

– تراجع كبير في الثقة العامة بالقطاع الخاص وتغليب منطق الربح في القطاعات الاجتماعية الأساسية، مثل الصحة والبحث العلمي، التي تأكّدت خطورة تركها للقطاع الخاص مع احتمالات انهيار الأنظمة الصحية حتى في أعتى الدول تقدُّما ورفاهة.

–هزّة قوية في الإيمان بنجاعة ومتانة نظام التجارة الدولية وسلاسل التوريد والقيمة العالمية الكبيرة والمعقدة بحيث ستعاود الكثير من الدول بناء قواعد راسخة للقطاعات الأساسية بها، لتكون مستعدة لأي اضطرابات مماثلة بالتجارة الدولية تعوق انتقال السلع الأساسية بين الدول.

–ستتغيّر أساليب الإنتاج الزراعي والحيواني الكبير، ومعها أنماط الاستهلاك الغذائي والاشتراطات الصحية، كما ستتعزّز برامج البحث العلمي المشتبكة مع جوانبها الاجتماعية والبيئية، ووزنا أقل نسبيا لاعتبارات الربح قصيرة الأجل لصالح اعتبارات السلامة الإنسانية والاجتماعية والبيئية الأشمل، لتجنّب تكرار سيناريو فيروس كورونا.

– ستزداد المخاوف من الهيمنة المالية والمصرفية الهائلة، بما يتصل بها من هشاشة اقتصادية تُهدِّد بالانهيارات السريعة دوما مع كل صدمة، وارتباطا بذلك، من المُرجَّح حدوث تراجع جزئي في هيمنة السياسات النقدية لصالح عودة السياسات المالية (الإيرادات والنفقات الحكومية) وصعود السياسات التدخلية (المتعلقة بهيكلة الأجور والمداخيل عموما والإعانات وما في حكمها).

وعليه أعتقد أن جائحة كورورنا أزاحت فقط الستار عن نقاط الضعف التي كانت موجودة في المنظومة الاقتصادية والمالية العالمية منذ أزمة عام 2008، وكشفت حدود النظام الرأسمالي الحالي والتي للأسف لم يتم علاجها لحد الآن، في نظري أنّ هذا الانهيار التدريجي الحاصل للمنظومة الاقتصادية والمالية هي علامات لبداية تفكك القواعد المؤطرة والضابطة للنظام الكلاسيكي وبوادر بروز قواعد جديدة لنظام جديد، وبهذا سيكون

الاقتصاد العالمي بعد جائحة كورونا مغايرا لما قبله، وحسب قول الاقتصادي جامس بوكانان، الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد: «إذا أخفقت كل من الأسواق والحكومات في تحقيق العدالة والكفاءة معاً، فما هو البديل التنظيمي؟» وهذا هو السؤال الذي ينبغي على مفكري العالم –باختلاف تخصصاتهم– الاعتكاف والجواب عليه وإبداع تنظيم اقتصادي يقوم على مبدأ التضامن والتوازن الاجتماعي، اقتصاد عالمي يلتزم بالصالح العام الدولي وبالمسؤولية الاجتماعية، اقتصاد اجتماعي وتضامني يحافظ على كرامة الإنسان وعلى حقوقه.

ولكن ما المقصود بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي سيؤول إليه الوضع العالمي، وما حقيقة وإمكانية تحقّق هذا الاستشراف؟

2- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مفاهيم عامة

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليس مولودا جديدا... ولا اكتشافا جديدا، يضاف الى المعادلة الاقتصادية المكوّنة من نمطين هما الاقتصاد الليبرالي أو اقتصاد السوق والاقتصاد العمومي الذي يعني ملكية الدولة لوسائل الإنتاج.

1.2 تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: يعبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنية مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي يكون الانخراط فيه حرا، كما ينتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسية على ما هو اجتماعي من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية وإنتاجها سلعا وخدمات ترتكز على العنصر البشري وتندرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاء (أبوه، 2015، الصفحات 70-73-74).

كما يعرف على أنّه مجموعة من المقاولات والهيئات وخصوصا التعاونيات والتعاضديات والجمعيات والمؤسسات والمقاولات الاجتماعية التي تقوم على مبادئ التضامن والمشاركة، والتي تتميز بإنتاج السلع والخدمات والمعارف مع الحرص في الوقت ذاته على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية" (CESE, p. p03)

2.2 خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: مع اتساع الهوة بين إمكانيات الدولة والنمو السكاني واتساع تطلعات الشعوب الاقتصادية والاجتماعية، برزت أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتنظيماته المختلفة لسد هذه الفجوة، ويتميز هذا الاقتصاد وتنظيماته المتعددة بخصائص ذاتية ويختلف في مقاصده عن سواه ويمكننا تلخيص خصائصه في التالي (النصر، 2007، صفحة 09):

-**التسيير الديمقراطي:** القرارات الاستراتيجية(المصيرية والمهمة) يتم اتخاذها بشكل جماعي مهما كانت مشاركته (إشراك الأفراد المستفيدين في كل مراحل المشاريع من تصور وتسيير).

-**عدم الربح الفردي:** هذه الخاصية لا تنفي قانون الربح – التعاونيات، التعاضديات وبعض الروابط تتيح فوائض معتبرة لكنها تمنع الملكية الفردية والاستعمال الفردي للأرباح.

-**المنفعة الجماعية للمشروع:** هيكلة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني توجب أن يكون المشروع يخدم المجتمع وليس مشروعا يديره فرد لمصلحته الخاصة.

-**الموارد مختلطة وهجينة:** من حيث المصدر فموارد هذا الحقل متعددة، قد تكون خاصة، عامة أو مختلطة أمّا هجينة فتعني موارد سوقية عن طريق منتجات للبيع، موارد غير سوقية عن طريق إعادة التوزيع من الدولة، موارد غير نقدية من الالتزامات الشخصية الطوعية أو طبيعة الإعارة.

3.2 أسس ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمكن تلخيص هذه القيم والمبادئ في الشكل الموالي:

المشاركة	- الحكم الديمقراطي من القيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. - مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد من مستخدمين ومستفيدين في صنع القرار. - تمكين المستفيدين من خلال طرق العمل القائمة على المشاركة. - المساواة بين الناس في إبداء الرأي والتصويت.
التضامن والابتكار	- بديل ابتكاري عن النماذج الاقتصادية التقليدية. - من الاقتصادات الشاملة التي تعود بالفائدة على المجموعات الأكثر حرمانا وتهميشا وفقرا - الحاجة إلى المرونة والابتكار لتوجيه الموارد والفوائد إلى المستفيدين والمساهمين.
المشاركة الطوعية والاستقلالية	- المشاركة طوعا في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. - نهج الانطلاق من القاعدة، إنشاء المؤسسات بناء على الاحتياجات الاجتماعية. - اقتصاد مستقل بطبيعته. - إعطاء فرص للمجتمعات لإنشاء المشاريع والحصول على مهارات وموارد وفرص عمل وفوائد.
المصلحة العامة	- تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون والدعم المتبادل. - المشاركة في المسؤوليات. - الهدف الرئيسي هو النمو والرفاه للجميع دون الانتقاص من رفاه الأفراد ضمن المجموعة.

المصدر: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، سلسلة السياسات العامة، العدد4، ص2.

4.2 أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتعدد أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حسب انتشار تنظيماته وشموليتها لمختلف مناحي الحياة وسنحاول التطرق إليها حسب الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية للحقل.

– **الأهداف الاجتماعية:** تنمية الانسان وذلك من خلال: إشاعة مبدأ التضامن والتأسيس لتماسك اجتماعي قوي.

– **الأهداف الاقتصادية:** يمكن اقتصارها في مختلف مستويات التنمية التي تسعى إليها تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (التعاون، الصفحات 06–07):

– تنمية المجتمع المحلي باستشارة المواطنين المحليين لمساعدة أنفسهم من خلال تنمية مهاراتهم في تنظيمات تسهل عليهم عملية المشاركة التضامنية من خلال أنماط عمل للتمكين والفعل الاجتماعي التي تستخدم كجزء من استراتيجيات التنمية.

–التنمية التشاركية: تتأسس على المقاربة التشاركية والمبدأ المركزي هو تقاسم المعرفة وسلطة اتخاذ القرارات وهذا يعني أنّ نجاح التنمية رهين بتوفر المناخ الديمقراطي والدور الفاعل للمنظمات المحلية وحياد الإدارة واحترام الحقوق الفردية.

ويتزايد الدور الاقتصادي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث يقوم هذا الأخير بتقديم الخدمات الأساسية للأفراد في المجالات والمناطق المختلفة التي لا تصل إليها يد الدولة أو يحجم عنها القطاع الخاص ولعّل أهم هذه المجالات (مجلةالاقتصاد، الصفحات 03–04):

- **توفير الخدمات الأساسية:** تقوم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدعم الفئات والمناطق المحرومة عبر تقديم مجموعة من الخدمات الأساسية كتوصيل مرافق البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي.
- **تدعيم العدالة الاجتماعية:** تساهم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل جزئي في عملية إعادة توزيع المداخيل والثروات بين الطبقات الاجتماعية المتفاوتة من خلال تلقي التبرعات وتوجيهها إلى الصرف.
- **توفير فرص تشغيل:** توفر تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرص تشغيلية متنوعة سواء داخل هيكلها المؤسسي أومن خلال مشروعات البرامج الاقتصادية التي ترعاها.

5.2 أهم الفاعلين الرئيسيين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تعددت أطراف الهيكلة المكونة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فهو يتكون من مجموعة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات المتنوعة، فبالإضافة إلى الجمعيات والتعاضديات التي ركزّ عليها المجتمع الدولي

مؤخرا، تكشف العديد من الدراسات التي حاولت مقاربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتشخيص واقعه وأحواله، أنّه يقوم بشكل عام على التعاونيات، التعاضديات، والجمعيات إضافة إلى المشروعات الاجتماعية.

- **التعاونيات Cooperatives** هي جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا معا وطواعية لتحقيق حاجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية الثقافية المشتركة عن طريق منشأة مملوكة جماعيا، ويشرف عليها ديمقراطيا وتسود التعاونيات قيم المسؤولية الشخصية والمساعدة المتبادلة والمساواة والإنصاف والتضامن والقيم الأخلاقية المتمثلة أساسا في الاستقامة، الشفافية، العناية بالغير والمسؤولية الاجتماعية كما تتميز التعاونيات بمبادئ حددتها حركة التعاونية الدولية وهي: العضوية الطوعية المفتوحة للجميع ممارسة الأعضاء للسلطة الديمقراطية والمشاركة الاقتصادية للأعضاء والاستقلالية والاستقلال، التعليم التدريب، المعلومات والتعاون بين التعاونيات والاهتمام بالمجتمع المحلي (الدولية، صفحة 09).
- **التعاضديات Mutual benefit societies** هي شخص معنوي يخضع للقانون الخاص وهي ذات غرض غير مربح وهي تشمل الناس الذين يختارون التوزيع الجماعي لتكاليف الوقاية وإصلاح المخاطر التي يتعرضون إليها فمبدأ التعاضديات هو التضامن حيث يمكن أن تتكون التعاضدية الاجتماعية من عمال أجراء في المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية، المقاولات العمومية أو الخاصة أو من أشخاص يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص، كما يمكن أن يكونها أشخاص متقاعدين أو أصحاب معاشات بعنوان التضامن الاجتماعي (وزارةالعمل، الصفحات 10-11).
- **الجمعيات والمنظمات المجتمعية Associations and community-based organizations** تعرف بأنها "منظمات اجتماعية لا تهدف إلى الربح والعمل فيها يقوم على أساس تطوعي وتهدف إلى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة يحتاج إليها المجتمع ويتاح لأعضاء هذه الجمعيات وللناس الاشتراك في جميع مراحل العمل فيها، يطلق عليها في الولايات المتحدة الأمريكية اسم القطاع الثالث على أن الدولة هي القطاع الأول، والقطاع الخاص الهادف إلى الربح هو الثاني (Buheji, 2020, pp. 15-16).
- **المشروعات الاجتماعية Social enterprises** هي مفهوم حديث نسبيا وظاهرة ناشئة وقوية في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية في سياق الأزمة في أواخر السبعينات كرد على الاحتجاجات الاجتماعية التي لم تلب وعجز السياسات التقليدية الاجتماعية والتشغيلية لمعالجة الاقتصاد خرجت هذه الظاهرة عن إرادة بعض الاتحادات الطوعية من أجل خلق فرص عمل للناس الذين تم إقصاؤهم من سوق العمل التقليدي وتعتبر المشروعات الاجتماعية منظمات تبحث عن حلول عملية للمشاكل الاجتماعية، وتختلف المشروعات الاجتماعية عن الأنواع الأخرى الموصوفة أعلاه لأن ملكيتها ليست

جماعية بالضرورة وهي تختلف أيضا عن المشروعات التي لا تهدف للربح، لكنها تسعى أيضا لتوليد مزايا اجتماعية بحكم نوع منتجاتها أو خدماتها التي تسوق (Lisa Telfizian, 2020, pp. 20-21).

- **مؤسسات المنفعة العامة أو المؤسسات الخيرية Foundations** هي مؤسسات لا تريد تحقيق الأرباح، لكنها تبحث عن أهداف القيم العامة ومن ثم فهي تخدم مصالح المجتمع (منظمةالتعاون، 2020).

تتعد الوسائل والآليات والنظم الخيرية التي تمثل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبعض هذه الوسائل منوط بالأفراد والجماعات والبعض الآخر منوط بالدولة ومؤسساتها، والوقف كمؤسسة اجتماعية يلعب دورا بارزا في ردم الهوة بين طبقات المجتمع والعمل على تقوية تماسكه وارتباطه.

يقوم نظام الوقف على أساس بواعث معنوية تتمثل في فعل الخير والرغبة في استمرار الأجر والثواب، مع غياب الدافع والحافز المادي، فالوقف كظاهرة اقتصادية واجتماعية اتسمت بالتطور والنمو التراكمي استطاع أن يسهم بفعالية في بناء اقتصاد اجتماعي وتضامني تآلفت فيه القيم الاقتصادية ومعايير الربح وتعظيم المنافع مع قيم التضامن والتكافل ومعايير الأخلاق والتراحم، فالوقف كظاهرة ساهم عبر قرون طويلة من الممارسة الاجتماعية في تدعيم شبكة التكافل الاجتماعي التي شكلت الأساس المتين لبناء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ينطوي مفهوم الوقف على مضامين تنموية عدة تكشف عن علاقة وثيقة بين الممارسة الاجتماعية للوقف كعملية والتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمدنية، والتي تشكل أهم مخرجات عملية الوقف (منصوري، 2009، صفحة صفحة146).

الوقف وربط الاقتصاد بمنظومة قيم التكافل الاجتماعي: لقد تأسس الوقف من خلال رؤية لا تفرق بين المنفعة الذاتية والعامة، بل تؤكد أهمية العلاقة بينهما وجعل النفع حصيلة منطقية لفعل الخير حيث انخرطت المؤسسة الوقفية في اقتصاد المجتمع مركزة على تعظيم العوائد الاجتماعية وتأكيد قيم التضامن الاجتماعي، الأمر الذي انتهى إلى تطوير نوعي للعملية الاقتصادية ذاتها من خلال ربط العملية الاقتصادية بالقيم الحاكمة لآليات التكافل الاجتماعي (الفضلي، 2003، صفحة صفحة 457).

الوقف مصدر التماسك والاستقرار والتوازن الاجتماعي: شكل الوقف ولقرون طويلة مصدرا لقوة المجتمع وعاملا من عوامل توازنه واستقراره، ذلك بما كان يوفره من مؤسسات ومرافق وأنشطة ومشاريع أهلية تظهر بطريقة تلقائية وتتمتع بالتمويل الذاتي وبالاستقلال الإداري والتنوع الوظيفي، هذه المؤسسات والمرافق والأنشطة تم من خلالها تقديم حزمة من الخدمات والمنافع الخاصة والعامة في مجالات حيوية شتى، تشمل

العبادة والتعليم والثقافة والصحة والبنية التحتية والفنون، بل كانت الأوقاف تتجاوز هذه المجالات لتمتد إلى تفاصيل ودقائق الحياة الاجتماعية كالعناية بالفئات الخاصة كالأيتام والمقعدين والمسنين والسجناء والأسرى والقاصرين كالمعاقين والمتسولين والمتشردين، وهذا ما جعل من نظام الوقف عامل استقرار وتوازن وتماسك في المجتمع حتى في فترات عدم الاستقرار، حيث لعبت مؤسسات الأوقاف دورا كبيرا في فترات الصراع السياسي ووفرت حماية واستقرار كبيرين لمؤسسات الخدمة الاجتماعية (برزنجي، 1993، صفحة صفحة 136).

3-تطبيقات مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عالميا

إن التضامن العالمي اليوم يكتسب معنى آخر، وعلينا أن نخطو خطوات جدية في هذا الميدان وأن يكون جزءا محوريا في إستراتيجية عملنا خاصة مع أزمة كورونا التي أعادت النظر في النظم والسياسات الاقتصادية، فالثمن هذه المرة، تخطى المال والأسواق والسلع ونمط وعلاقات الإنتاج، وقفز إلى تهديد حياة الناس، مما يعني أن المال لم تعد له قيمة، وأنه فقد فلسفته في ظل الرأسمالية، في كونه غير قادر على حماية حياة الأفراد والمجتمعات وثمة تصورات جديدة منتظرة للتركيبة المجتمعية.

1.3 تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأزمة كوفيد19

تعد تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أكبر المتضررين من أزمة كورونا نظرا لكونها تنظيمات فعالّة ومساهمة في الناتج الاجمالي للاقتصاد كما تلعب دورا حيويا في الدورة الاقتصادية، وقد يصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بديلا حقيقيا عن الاقتصاد الرأسمالي في المستقبل خاصة مع تراكم هفوات الرأسمالية وزحفها العنيف على الجانب الإجتماعي، لكن ما هي الاجراءات اللازمة؟ وكيف لهذا القطاع الذي يضم في صلبه فئة هشة يجمعها مفهوم التضامن أن تحرم في هذا الوقت من تضامن حقيقي للدولة؟! لقد حان الوقت لرد الجميل لهذا النسيج وضخ الملايير للتخفيف من معاناته في هذه الفترة الحرجة، وهنا أتحدث عن فاعلي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من التعاونيات والتعاضديات والمقاولات ذات الأنشطة الفلاحية والمختصة في إنتاج وترويج المنتجات المحلية أو تلك المختصة في الصناعة دون إغفال دعم الجمعيات المساهمة في التشغيل والتأطير... يجب إنقاذ واستباق سقوطها وهو اعتراف ضمني بدورها في التلاحم الاجتماعي في انتظار الاعتراف التام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر اعتماد إطار قانوني خاص وجامع يمّكن مختلف الفاعلين في القطاع من السلامة القانونية والتنظيمية لأنشطتهم ويسمح بوضع آليات سليمة للحصول على التمويل، وكذا إرساء حكامة خاصة (الإسكوا، 2020).

إن التضامن والتعاضد الأممي يكتسب اليوم أكثر من أي وقت مضى دورا حياتيا بالنسبة للمجتمع الإنساني والحفاظ على نوعه، وبالنظر لهذه التغيّرات كافة، يمكننا استنتاج تفتّح إمكانات لبعض التحوّلات النوعية في

الوعي الاجتماعي، أي تحوّلات على مستوى الأيديولوجية، إنها الرؤية الجديدة للاقتصاد التي يمكن لكورونا أن يهبنا إياها، والتي ستشمل غالبا تغيّرات جذرية في المواقف تجاه أبقار الرأسمالية المقدسة، هذا الاقتصاد الذي يرتكز على المزاوجة بين آليات ثلاث: السّوق والدولة والمجتمع، وتحديد لكل منها دورا اقتصاديا واجتماعيا وتنمويا بهدف إرساء التوازن بين الاهتمامات الاقتصادية والمطالب الاجتماعية والحقوق السياسية للأفراد والمجموعات والفعاليات"، يزداد الخوف من تزايد مخاطر تفشي وباء كورونا، وما سببه من تعطيل لغالبية الاقتصادات العالمية وتوقيف الحياة اليومية، وإذا ما استمر هذا الوباء فسيكون الاقتصاد العالمي تحت تهديد حقيقي، الأمر الذي يطرح أكثر من علامة استفهام حول نجاعة الأسس الاقتصادية الحالية ويستلزم ضرورة البحث عن بدائل ونظم اقتصادية جديدة قادرة على تجاوز إخفاقات وإكراهات الاقتصاد التقليدي.

2.3 التوجه آليا نحو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في ظل أزمة فيروس كوفيد 19

إنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعني إضفاء طابع اجتماعي أكثر على حيويّة السوق، وأيضا يعني تدخّل الدولة للحفاظ على التوازن الاجتماعي وإطفاء الحرائق التي تولدها الأزمات الدورية والعامة للرأسمالية..). وقد حقّق تطبيقه نجاحات باهرة على صعيد التعايش بين القطاعات الثلاثة: الخاص والعام والاجتماعي التضامني في العديد من الدول مثل دول جنوب شرق آسيا واليابان والدول الاسكندنافية، وهو ما يضمن تضامنا فعّالا بين قوى السوق والدولة والمجتمع".

يمكن التساؤل عن مدى قدرة هذه الآليّة في معالجة الأزمة المترتّبة عن تداعيات كورونا المستجد، كآليّة تدخل مؤقت للدولة في رأس المال، إمّا لفتح صناعات تم إغلاقها، مثل قطاع صناعة الكمامات الطبية أو إعادة توطين لصناعات أخرى عبر قروض وضمانات من قبل الدولة، أو حتى بتدخّل مباشر من الدولة في رأس المال وتمويل الخواص برفع التعريفات الدّيوانيّة حتى يكسب إنتاجهم قدرة تنافسيّة، فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمكنه أن يضمن عمل الأسواق بشكل أفضل والإنتاج يكبر من خلال إدارة الدولة للاقتصاد الكلّي إدارة سليمة ووجود شبكة دعم اجتماعي قوية تعزّز إنتاج رأس المال، ومن خلال خفض نسبة الفقر، تزيد نسبة المشاركة في سوق رأس المال، وبالتالي نتائج اقتصادية أفضل.

الجميع تابع كيف رجعت غالبية الدول للقيام بدورها ووظيفتها في إدارة الاقتصاد والتعليم والصحة، بل وإدارة جل شؤون مؤسسات الدولة التي كانت في وقت جد قريب تتم بالتوافق مع توجيهات ومقترحات منظمات عالمية وشركات عملاقة ومؤسسات دولية قامت معظم الدول باستعادة بعض الأدوار التي منحت سابقا للقطاع الخاص مثل قطاع الصحة الذي واجه أزمة كبيرة مع انتشار وباء كورونا، والذي لا يمكن مواجهته وفق منطق وأسلوب القطاع الخاص وأصحاب رؤوس الأموال، ولكن وفق رؤية وطنية مندمجة تضع حياة المواطن في

رأس أولوياتها فوق كل الاعتبارات الاقتصادية والحسابات المالية، وقد برز للعيان العديد من القيم والأدوار التي كانت غائبة سابقا نذكر منها (كناش، 2021، الصفحات 115-116):

- **انهزام قيم الفردانية وانبعاث قيم التضامن الاجتماعي والإنساني** لقد قامت فلسفة النهضة على إعادة الاعتبار للإنسان في بعده الفردي وعلى تمجيد العقلانية المجردة التي ترى الإنسانَ الفردَ مقياسا لكل شيء، أما الجماعة والدولة فليستا إلا فضاء لممارسة الفرد لحريته المطلقة ما لم تمس بالآخرين غير أن أزمة كورونا أحيت -حتى في المجتمعات المتخمة بفردانية الحداثة- قيم التضامن والتضحية لدى بعض الفئات المجتمعية من قبيل الأطباء والممرضين وغيرهم، وربما يكون ذلك بداية لعودة الشعور بالحاجة إلى الانتماء الاجتماعي والتضامن العالمي.

فبالقدر الذي كشفت به هذه الجائحة عن إفلاس عدد من الدول التي تقدم نفسها على أنها مهد لقيم الحرية والديمقراطية، بل وعن إفلاس منظوماتها الصحية والاجتماعية التضامنية، فإنها كشفت عن وجه آخر من الصورة وما صور التضامن مع الشعب الإيطالي وإيفاد عدد من الأطباء والمعدات إلا وجه من هذه الصورة المضيئة.

- **تجسير العلاقة بين المجتمع والدولة وعودة الحياة إلى مؤسسات الوساطة** من السابق لأوانه الجزم النهائي بهذه الخلاصة غير أن مؤشرات التعامل الشعبي والمجتمعي مع مؤسسات الدولة -بمختلف مستوياتها- تشير إلى إمكانات واعدة بهذا الخصوص، وهي مرهونة بتعزيز حالة التعبئة وهناك أمل في أن يكون عهد ما بعد جائحة كورونا مختلفا عن عهد ما قبلها، وأن نقول ونحن نتحدث بلغة الذكرى المفزعة: **رُبَّ ضارة نافعة.**

إن هذه الجائحة مناسبة لاستدعاء كل تقاليد ومخزون القيم الدينية والاجتماعية في مجال التضامن الاجتماعي وخاصة التضامن الأسري والعائلي فضلا عن تحفيز المواطنين لإخراج الزكاة في الدول الإسلامية ، ولِمَ لا يتم تفعيل الأشكال الرسمية لجمع وتنظيم توزيع هذه الزكاة، هذا فضلا عن تثمين مبادرات المجتمع في مجالات التضامن دون حساسيات، وأن يتم كل ذلك في نطاق القانون وبتنسيق وإشراف من السلطات المعنية.

- **دور إنساني للدولة** انهارت نظم التأمين الصحي في بعض البلدان الرأسمالية في مواجهة أزمة كورونا، كما حدث في إيطاليا وإسبانيا ودول أوروبية أخرى، مما دعا البعض للقول إن من الدروس المستفادة من هذه الأزمة أن الرعاية الصحية والاجتماعية ينبغي ألا تترك للقطاع الخاص وأدوات الرأسمالية التي انكشفت عوراتها، وجعلت حياة الإنسان في خطر، وينتظر البعض أن تعود الدولة لممارسة دور أكبر في تحقيق الرعاية الصحية والاجتماعية وألا يقتصر الأمر على مجرد الاشتراك وبالتالي ينتظر أن يعاد النظر في الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ليكون على الأقل على قواعد

الدولة المتدخلة التي دعا إليها عالم الاقتصاد الإنجليزي جون مينارد كينز عقب أزمة 1929، فقد نرى توقفا كبيرا لمشروعات الخصخصة في قطاعات التعليم والصحة، وقد تعود الدولة بقوة لبناء المدارس والجامعات والمستشفيات ومراكز البحوث.

- **تجمعات الإنسانية أولا** أصابت أزمة كورونا واحدة من أكبر التجمعات الاقتصادية في مقتل، وهي تجربة الاتحاد الأوروبي، فينتظر أن تعيد دول حساباتها بشأن التجمعات الاقتصادية التي تنتمي إليها، بناء على معاناتها وشعورها بأن التجمعات التي تنتمي إليها، لم تقدم لها الدعم والمساعدة المنتظرة في أزمتها مع كورونا، ونحسب أن التجمعات الاقتصادية ما بعد كورونا سوف تجمع بين الإنسانية والمصلحة، وأن الجميع سوف يعيدون حساباتهم في ضوء ما تم خلال أزمة كورونا، فالمصالح المادية ليست مقصودة لذاتها، ولكنها تُحتَرم بقدر حفاظها على الإنسان.
- **تجارة عادلة** دفع العالم ثمنا غاليا لسياسة الو.م.أ في الحماية التجارية منذ أكثر من عامين، ولن تكون قضية التجارة العالمية هي معركة الصين وأميركا، ولكن ستكون قضية الدول النامية والصاعدة مع الدول المتقدمة، ليحكم العالم تجارة عادلة –لا تجارة حرة– تحقق فيها الدول النامية والصاعدة عائدا عادلا لصادراتها إلى الدول المتقدمة وقد تشهد فترة ما بعد كورونا انهيار منظمة التجارة العالمية، بسبب ما سينتاب كثيرا من الدول بالاتجاه نحو حماية التجارة، لمعالجة اختلالات اقتصادية واجتماعية، وهو ما يعني المرور بفترة انتقالية ليست بالقليلة للوصول مرة أخرى إلى نظام عالمي تجاري جديد، يحد من الاحتكارات والقهر، ويحقق التبادل التجاري العادل.
- **استعادة الجانب الأخلاقي للاقتصاد** من المرجح أن تظهر أساليب ونظرة جديدة ومختلفة للحياة تتجسد من خلال (كناش، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لجائحة كورونا بالمغرب– مساهمة في تصور النموذج التنموي الجديد، 2021، صفحة 121):

- اتجاه الحكومات إلى مزيد من السيطرة على أسواقها المحلية، وتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي، وتقصير سلاسل توريدها من الخارج وتقليص هيمنة رأس المال المالي ودور البورصات والأموال الساخنة، لتقليل المخاطر والهشاشة المتصلة بها، كما ستقلّص هيمنة القطاع الخاص وحافز الربح على القطاعات الإنسانية والاجتماعية الإستراتيجية لصالح مزيد من الصالح الاجتماعي العام عليها.
- تنامي وعي متناقض اتجاه عالمية النظام الرأسمالي، فمن ناحية ستستعيد الدولة قوتها وأهميتها في المدى القصير وربما تتقلّص التجارة الدولية وحرية حركة رأس المال جزئيا، لكن من ناحية أخرى كذلك سيزداد الوعي بأهمية التنسيق الدولي في الملفات ذات التأثيرات العالمية العابرة للحدود، ومع ذلك لن يكفي هذا التغيّر المحتمل في نظرتنا للاقتصاد لإحداث تغيّر موازٍ في واقعنا معه، فهذا يشترط

فعلا اجتماعيا وتوازنات قوى وبالمُجمل ربما لا تتراكم القوى الكافية لها في المدى المنظور، وإن ظلّت النظرة الجديدة خطوة مهمة على طريقها.

خاتمة

في نهاية هذا البحث النظري، يتضح أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قادر على تحقيق التوازن عن طريق الحد من نطاق التفاوتات المختلفة وبدء ديناميكية الاندماج الاجتماعي، من المؤكد أنّ المنظمات المختلفة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني قادرة على لعب دور غير محدود من خلال مساهمتها فيما يتعلق بالحلول للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها أزمة كوفيد 19، إلاّ أنّه يظل من المهم إجراء تحسينات كافية لهم حتىّ يتمكنوا من الاستجابة بفعالية لتحديات هذه الأزمة.

من الصعب تقدير مدى تأثيرات وتداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد والمجتمع والسياسة دولياً ومحلياً خاصةً بعد أن أظهرت بوضوح مآسي النظام الرأسمالي، وعلى رأس ذلك ما أنتجته من سباق تسلح من نوع جديد هدفه الحصول على الكمامات وأجهزة التنفس وباقي المستلزمات الطبية اللازمة والنادرة، وهو ما يقودنا للتساؤل عمّا إذا كانت هذه الأزمة ستؤكد مدى أهمية التعاون والتضامن بين الدول والمجتمعات؟ أم أن الأزمة ستكون غمامة صيف ستنقشع ويعود النظام الرأسمالي تماما كما كان قبل الأزمة ؟

هل ستسهم الجائحة في بناء نظام اقتصادي أكثر عدلا وتوازنا داخل كل دولة، وبين مكونات النظام العالمي كله بحيث يولد نظام جديد أكثر اتزانا وقدرة على المساعدة المتبادلة في أوقات الأزمات، أم أن الاختلال الراهن في النظام الاقتصادي سيتواصل ويتعمق؟ أم هل ستتعالى الأصوات ضد الرأسمالية، وسيتزايد الانتقاد للنظام الرأسمالي العالمي وقدرته على التعامل مع هذه النوازل، لكن لن يكون هناك بديل شامل له لفترة طويلة وسيسعى البعض إلى تهذيب المشهد، وإضفاء بعض الجوانب الإنسانية عليه من خلال مزيد من المساعدات وتعظيم الجانب الاجتماعي له ليس أكثر من ذلك وستزداد حدة الشراسة لدى الاقتصادات المتقدمة، وسنشهد تصاعدا في العداء الاقتصادي بين قطبي الاقتصاد الدولي الولايات المتحدة الأمريكية والصين، الأكيد أن فيروس كورونا ليس نهاية العالم، وهذه الأزمة عابرة بالتأكيد وسيستعيد العالم والاقتصاد سلوكه العادي بعد حل الأزمة، إلا أن حلها رهين بوعي الشعوب ومرتبط بمدى التضامن والتآزر بينها، واجب الوقت هو إعطاء الأولوية للإنسان (صحته وتعليمه) على حساب المال والاقتصاد لأن الاقتصاد يمكن أن يرجع للنمو ولكن لا يمكن للموتى الرجوع للحياة كورونا لم تختبر فقط كفاءة ونجاعة الاقتصاد العالمي، ولكنها امتحنت كذلك معدن المواطنين في كل بلد واختبرت مصداقية منظومة القيم المجتمعية العالمية، وأبانت عن ضرورة خلق

مجتمعات ترتبط فيها التنمية الاقتصادية مع متطلبات العدالة الاجتماعية وتوازن المصالح، ويُقدر معنى ودور منظومة القيم الاجتماعية والاقتصادية للشعوب.

فهل سينجو العالم بشكل عادل من الآثار المدمرة لهذا الفيروس؟ وهل سينجح العالم في تجديد منظومة اقتصادية ومالية مغايرة لما قبل كورونا؟

لقد كشفت هذه الأزمة أن الدولة ستظل حجر الأساس في بنية الاقتصاد العالمي، وتلك هي الكلمة المفصلية في طبيعة النظام الاقتصادي في المرحلة المقبلة، يمكن القول بوضوح بأن العالم ما بعد الكورونا لن يكون كما كان قبلها والمسألة نسبية لا مطلقة، ففي المدى القريب ستكون الأمور صعبة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، أما في المدى المتوسط والبعيد فمن الصعب التقدير، ولكن من المرجح أنّ التوجه سيكون نحو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بكل قطاعاته ومكوناته بغرض تحقيق دولة الرفاه الاجتماعي، أما سياسياً فالأمر متعلق بعوامل كثيرة فهل سيكون هذا الاقتصاد بمثابة البديل الحقيقي للنظام الرأسمالي، الأيام كفيلة بإثبات أو نفي ذلك.

إنّ الحل الحقيقي للأزمة لا يمكن أن يتم إلا بالخروج على قواعد ومبادئ النظام الرأسمالي، وإبدالها بقواعد جديدة قادرة على مواجهة التحديات وهذا هو بالضبط ما ستقابله الدول في النظام العالمي لما بعد الكورونا فالعالم وقتها سيكون مطالبا بإرساء أسس نظام جديد أكثر عدالة وكفاءة وأخلاق.

الخلاصة كورونا تفتح للبشر أبواب اقتصاد اجتماعي وتضامني جديد، فهل من يلتقط الفرصة؟

في الأخير ودون التطرق للإجراءات الصحية والوقائية، هناك العديد من التدابير والتوصيات التي يجب على المجتمع الدولي وكل دولة اتخاذها:

- منح دعم مباشر ومواكبة لصيغة التعاونيات والمقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا، باعتبارها الركيزة الأساسية للنشاط التجاري العالمي وتشغيل اليد العاملة في غالبية الدول الأكثر تضرراً؛

- إعطاء الأولوية للشق الاجتماعي وللدعم المالي المباشر للفقراء والأسر المهمشة في المناطق الجبلية والأماكن النائية؛

- الحفاظ على الحد الادنى من النشاط الاقتصادي وتجنب الإشكالات التجارية الكبرى والمحافظة على سلاسل القيمة العالمية من أجل تحريك الاقتصاد العالمي واستعادة الثقة في الأسواق المالية؛

- جعل التكنولوجيا في لب السياسات العمومية المحلية لكل دولة وربطها لزاما بمنظومة التربية والتكوين وبالبحث العلمي والتوازن في استخدامها في القطاعات الإنتاجية تفاديا لتفشي البطالة؛

- تعزيز أدوار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية المحلية والانطلاق من المقومات المحلية لكل دولة وفي كل مدينة، وتمكين السكان المحليين من القسط الأكبر من عوائد سلاسل الإنتاج المحلية؛

- الحرص على التعاون والتضامن العالمي وتنسيق الجهود من أجل نجاعة أكبر في احتواء الخسائر البشرية والاقتصادية لـــفيروس كورونا.

إنّ جوهر الإشكال المتعلق بالنهوض بهذا النوع – الاقتصاد الاجتماعي والتضامني- يكمن في غياب إطار قانوني ناظم لهذا المفهوم المستحدث في الحقل الاقتصادي لذا يقترح في هذا الصدد:

- إعداد قانون يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشمل بالإضافة إلى التعاريف والغايات، تحديدا مفصلا لمختلف المتدخلين في حقل هذا الاقتصاد سواء من جانب الفاعلين أو من جانب المؤسسات، مع تحديد مدقق لحدود صلاحيات كل طرف على حدة.
- تعزيز منظومة حكامة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال إحداث هيئة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتوفر على مصالح خارجية جهوية يعهد إليها بالإشراف والتوجيه لعمل بنيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سواء تعلق الأمر بالتعاونيات أو التعاضديات أو الجمعيات أو غيرها.

قائمة المراجع

1. الأمين العوض حاج أحمد، حسن كمال الطاهر، رباب المحينة، (أغسطس2008)، **الأطر المؤسسة للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية**.
2. الهادي عبدو أبوه،(2015/2014)، **الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية، الامكانيات والواقع في موريتانيا**، أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان.
3. الإسكوا، الأمم المتحدة،(2020)، **الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كورونا كوفيد19** على الموقع: www.ESCWA.org تاريخ الزيارة: 2021/08/20.
4. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبئي، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة لنمو مدمج** .CESE
5. جمال برزنجي، (1993)، **الوقف الإسلامي وأثره في تنمية المجتمع (نماذج معاصرة لتطبيقاته) في أمريكا الشمالية**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
6. داهي الفضلي، طارق عبد الله، (2003)، **التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان شبه الجزيرة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
7. كمال منصوري، (2009)، **الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف – دراسة حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
8. مدحت محمد أبو النصر،(2007)، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة مصر.
9. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، **العالم سيعاني من الآثار الاقتصادية لكورونا لفترة طويلة** على الموقع: www.OECD.org (تاريخ الزيارة: 2021/07/21).
10. مجلة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية**، سلسلة السياسات العامة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد04.

11. منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، **الاقتصاد غير المنظم، قاموس المصطلحات**، ص09 على الموقع: www.ILO.org (تاريخ الزيارة: 2021/07/21).

12. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(أكتوبر 2020)، **الاستجابة لأزمة فيروس كورونا في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** على الموقع: www.OCDE.org تاريخ الزيارة: 2021/08/20.

13. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **التعاضدية الاجتماعية** على الموقع: www.mtess.gov.dz/index.php/ar (تاريخ الزيارة: 2021/07/22).

14. يوسف عاشي، أسام كناش،(2021)، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لجائحة كورونا بالمغرب مساهمة في تصور النموذج التنموي الجديد**، مجلة مدارات سياسية، المجلد05، العدد01.

15. (LiSA TELFIZIAN et PATRICIA TRUYEN,(Avril2020), **EN BREF**, revue recma.

16. **(**MOHAMED BUHEJI, DUNYA AHMED, (March2020), **Foresight of coronavirus –covid19- opportunities for better word** ,American journal of economic,)